

دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة

أ. د . سالم عبدالله حلس¹

كلية التجارة - قسم المحاسبة

الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين

ملخص: هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة. وبناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: - لا زال التقاضي واللجوء إلى المحاكم لحل المنازعات التجارية الآلية المفضلة المتاحة أمام تجار قطاع غزة.

- عدم مسك دفاتر محاسبية منتظمة من أهم أسباب نشوء المنازعات التجارية.
- إسناد أعمال المحاسبة إلى أشخاص غير محاسبين من أهم مشاكل التحكيم المالي.
في ضوء النتائج فقد أوصت الدراسة بضرورة تعيين محاسبين مؤهلين ومسك دفاتر محاسبية منتظمة مع بداية أي مشروع تجاري.

The Role and Importance of Financial Arbitration in Solving Commercial Disputes in Gaza Strip

Abstract: This paper aimed at shedding some light on the role and importance of financial arbitration in solving commercial disputes in Gaza Strip.

In line with its nature and aims, the study used the analytical descriptive approach. The study arrived at the following conclusions:

- Arbitration and litigation continue to be the preferred mechanism available to the businesses in Gaza Strip for resolving commercial disputes.
- The failure of businesses in Gaza strip to keep proper books of accounts constitutes a core reason for having commercial disputes.
- The performance of the accounting function by unqualified accountants continued to be an important reason for financial disputes in Gaza Strip.

In the light of the above conclusions, the paper recommended recruiting qualified accountants and maintaining proper books of accounts for all businesses immediately upon their establishment.

مقدمة

من أهم المسائل التي تثار في ذهن كل من يسعى لمباشرة نشاط معين التساؤل عن كيفية الفصل في المنازعات التي تثار بينه وبين الأطراف الأخرى، وما إذا كانت هذه الآليات تحقق له الإنتصاف

¹ نشر هذا البحث بدعم كامل من شؤون البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - غزة

أ.د. سالم حلس

في أوقات مناسبة أم لا. وتزداد هذه الأهمية في مجال الأعمال التجارية بأهمية هذا المجال وما يتسم به من سرعة وحركة وحجم تأثير، فأضحى توفير آليات سريعة ومتنوعة وناجزة للفصل في المنازعات من أهم وسائل جذب الاستثمارات في الدولة.

وتتنوع آليات الفصل في المنازعات في الأعمال التجارية على النحو التالي:

أولاً: آليات إدارية.

ثانياً: التقاضي.

ثالثاً: التحكيم.

وينتشر التحكيم كوسيلة لفض المنازعات في الأعمال التجارية في الكثير من دول العالم، وعلى نفس الخطى ذهبت الكثير من الدول العربية لتنظيم مسائل التحكيم في هذه المنازعات بإفراد نصوص خاصة له سواء من خلال نصوص قانونية أو لوائح تنظيمية. ويمثل التحكيم وسيلة ناجزة وسريعة لفض المنازعات بما يتضمنه من خبرات فنية قادرة على الفهم الصحيح لعناصر النزاع من الجوانب الفنية والقانونية وعدم الحاجة لندب خبرة في القضية التحكيمية، فضلاً عن المواعيد القصيرة للفصل في النزاع.

ويقصد باتفاق التحكيم؛ الاتفاق الذي يلتزم بموجبه الطرفان بإحالة نزاعهما المالي في إطار القانون الخاص، الناشئ عن العقد الأصلي إلى التحكيم بدلاً من القضاء حسب أحكام وشروط ذلك الاتفاق. وبوجه عام، فإن مثل هذا الاتفاق ملزم لطرفيه (المدهون، 2012).

مشكلة الدراسة

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في سؤال رئيس على النحو التالي :

ما هو دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة ؟

ومن هذا السؤال تتفرع أسئلة ستحاول الدراسة الإجابة عنها :

1- ما هي أسباب المنازعات التجارية؟

2- ما هي أهم الآليات المتبعة في حل المنازعات التجارية؟

3- ما هي طرق الإثبات المستخدمة في حسم المنازعات التجارية؟

4- ما هي أهم مشاكل التحكيم المالي؟

5- ما هي أهم مزايا التحكيم المالي؟

دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة

أهمية وأهداف الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في عدم وجود دراسات سابقة حول دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في فلسطين بالرغم من الأهمية الكبيرة، مما أدى ذلك إلى وجود الكثير من المنازعات التجارية التي ما زالت عالقة منذ سنوات طويلة مما يعرض السلم الاجتماعي في فلسطين للخطر بالإضافة إلى التأثير السلبي على الاستثمارات. وعليه تهدف الدراسة إلى:

- إلقاء الضوء على دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة.
- بيان الآليات التي يمكن استخدامها في ظل المنازعات التجارية.
- التعرف على أسباب المنازعات التجارية.
- التعرف على طرق الإثبات المستخدمة في حسم المنازعات التجارية.
- المساهمة في وضع أسس وآليات واضحة ومحددة لحل المنازعات التجارية التي قد تنشأ بين الشركات وهي منازعات كثيرة في مجتمعنا الفلسطيني حيث يبدأ الناس في العادة التعامل التجاري مع بعضهم بعضاً استناداً إلى الثقة والأمانة وتنتهي في حالات كثيرة بمنازعات وخلافات مالية يصعب حلها.

الإطار النظري

التحكيم وحل المنازعات التجارية

يعرف قانون التحكيم التجاري الفلسطيني رقم 3 لسنة 2000 في المادة رقم (1) التحكيم بأنه "وسيلة لفض نزاع قائم بين أطرافه وذلك بطرح موضوع النزاع أمام هيئة التحكيم للفصل فيه". ولما كان أحد الأهداف الأساسية للجوء إلى التحكيم هو سرعة حل النزاع بين طرفيه من قبل محكمين متخصصين فإن جانب الحسم والإلزام في قرار المحكمين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقانون الواجب التطبيق، وحيث إن بعض التشريعات تتطلب مصادقة المحكمة المختصة على قرار المحكمين قبل إعطائه الصيغة التنفيذية عملاً لحق المحكمة في مراقبة حكم المحكمين والذي يتمثل من حيث الأساس في التحقق من سلامة الإجراءات التي اتبعتها المحكم في نظر النزاع وفي إصدار حكمه ومراعاته للجوانب الإجرائية المطلوبة قانوناً وفي التحقق من سلامة النتائج التي انتهى إليها المحكم في حكمه كونها موافقة لحكم القانون دونما المسائل التي يكون فيها للمحكم سلطة التقرير والترجيح.

أ.د. سالم حلس

وهنا يقتضي التوقف بعض الشيء للتأكيد على دور المحكم في معالجة بعض الجوانب ذات العلاقة في تجاوز بعض المعوقات الإجرائية التي قد تعيق أو تؤخر تنفيذ حكمه الذي هو الغرض الأساس من الذهاب إلى التحكيم وفي مقدمة هذه الجوانب هو أخذ المحكم في حسابه المتطلبات القانونية المحلية في الدولة التي سينفذ فيها حكم المحكمين ومحاولة التمشي مع الإجراء والشكل المطلوبين لتفادي تأخير تنفيذ الأحكام (حداد، 2003).

لذلك فإن مراعاة هذه الجوانب لأمر مهم جداً في تفادي كل ما من شأنه حصول أي تأخير في تنفيذ حكم المحكم استكمالاً لأحد الأهداف الرئيسية للجوء إلى التحكيم وهي تحقيق السرعة النسبية في إصدار الأحكام وفي حسم النزاع بين الطرفين المتداعيين وبما يسمح بتنفيذ ميسر لهذه الأحكام. إن هذا يشجع أيضاً على اعتماد التحكيم المؤسسي المتمثل بتأسيس هيئات تحكيم نوعية تتعامل مع مختلف القطاعات كغرفة التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومركز التحكيم والتوفيق لغرفة تجارة وصناعة أبو ظبي وغيرها من مؤسسات ومراكز تحكيم أخرى مماثلة والذي من شأنه اجتذاب الأشخاص المؤهلين في هذا الجانب الحيوي والمهم في حل المنازعات بين المتداعين لما لذلك من فعالية في فض النزاعات التجارية الدولية أو الإقليمية أو المحلية عن طريق التحكيم. وكلما ازدادت مراكز ومؤسسات التحكيم التي تجتذب محكمين مؤهلين كلما شجع ذلك الأطراف في الدخول في تعاقدات تجارية بإدخال أو تضمين شرط التحكيم في عقودهم (شفيق ، 1997).

واستكمالاً لدور التحكيم في حل المنازعات التجارية فمن الأهمية بمكان أيضاً الإشارة إلى أنه لمن الضروري أيضاً بأن يصار إلى التفريق بين التحكيم المحلي والتحكيم الدولي وخصوصية كل منهم لتؤخذ بالاعتبار من قبل المحكم (أو المحكمين) عند إصدار الحكم وصولاً إلى حكم مؤسس بشكل جيد بعيداً عن أي ثغرات قد تؤخر تنفيذه.

التحكيم المالي في فلسطين:

إن التحكيم المالي أخذ ينمو ويتسع كثيراً واكتسب أهمية كبيرة لدوره المتميز في تخفيف العبء عن المحاكم وفي سرعة حل النزاعات التجارية ، مع الأخذ بالاعتبار بأن غالبية الدول بما في ذلك فلسطين قد أجازت تشريعاتها للأطراف باللجوء إلى التحكيم (راجع قانون التحكيم التجاري الفلسطيني رقم 3 لسنة 2000) تيسيراً لهم واختصاراً للوقت وتفادياً لبطئ إجراءات المرافعات أمام القضاء

دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة

العادي ،وهي سلبيات تتعكس على نزاعات المتداعين ، وذلك من خلال الاطمئنان إلى مؤسسات متخصصة و/أو أشخاص محكمين وثق الطرفان بعدالتهم وحيادهم ونزاهتهم.

ومن مزايا التحكيم مايلي (العمرى، 2012):

1. يعد التحكيم وسيلة سريعة لحل المنازعات التجارية حيث أعطت المادة 38 من قانون التحكيم الفلسطيني هيئة التحكيم صلاحية إنهاء الخصومة خلال فترة زمنية متفق عليها بين طرفي النزاع وفي حال عدم اتفاق الطرفين على مدة زمنية حدد القانون فترة اثني عشر شهرا لإصدار قرار بخصوص موضوع المنازعة التجارية ، كما أعطى القانون هيئة التحكيم تمديد هذه الفترة بحد أقصى ستة شهور.
2. يصدر قرار التحكيم من خبراء متخصصين ومؤهلين حيث اشترطت اللائحة التنفيذية لقانون التحكيم الفلسطيني توفر المؤهلات العلمية والخبرات العملية فيمن يقيد بقوائم المحكمين الماليين المعتمدين لدى وزارة العدل الفلسطينية مما يكسب القرار غالبا صفة الحسم .
3. يساهم التحكيم في تخفيف الأعباء عن المحاكم والتي تتميز في العادة بالبطء في الإجراءات . وفي المقابل هناك بعض الانتقادات للتحكيم المالي منها(أبو عماره، 2002).
 - عدم إلمام المحكم المالي بالنواحي القانونية وما يتطلبه التحكيم من إجراءات وقد تم البدء بمعالجة هذه المشكلة من خلال الاتفاقية التي أبرمتها وزارة العدل الفلسطينية مع جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية والتي بموجبها تم عقد دورة تدريبية مكثفة في التحكيم التجاري شارك فيها خبراء متخصصون في النواحي القانونية والمالية وقد حضرها مجموعة منتقاة من المحاسبين مما يؤهلهم لحمل لقب محكم مالي .
 - عدم توفر الاستقلالية والحياد في المحكم ، حيث يقوم المحكم في العادة بتبني وجهة نظر من اختاره من طرفي النزاع وبذلك يمارس عمله كخصم ويفقد النزاهة والموضوعية والمهنية في عمله.
 - عدم اكتمال البيانات المالية أو افتقارها للمصداقية مما يفقدها أهم ميزة باعتبارها المستند والدليل الذي يمكن استخدامه من قبل المدعي في دعواه.

أ.د. سالم حلس

منهجية الدراسة:

تعد منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسيا يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة ، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة ، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها .

حيث تناول هذا الجزء من البحث وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تصميم أداة الدراسة وتقنياتها، والأدوات المستخدمة لجمع بيانات الدراسة ، وينتهي بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج ، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

إسلوب الدراسة:

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيراً كلفياً وكيمياً ، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة ، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع .

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. المصادر الثانوية: حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2. المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصاً لهذا الغرض، ووزعت علي مجموعة مختارة من المحاسبين.

دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة

مجتمع وعينة الدراسة :

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث ، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة . وبناءا على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من 65 مكتب محاسبية وتدقيق حسابات مسجلين لدي جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية.

وقد قام الباحث باستخدام طريقة المسح الشامل، حيث تم توزيع 65 استبانة وتم الحصول على 43 استبانة بنسبة استرداد 66%. وقد تم اختبار الاتساق الداخلي وثبات الاستبانة وذلك بهدف التأكد من صدق وسلامة الاستبانة للتطبيق.

أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول " دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية من وجهة نظر المحاسبين في قطاع غزة " .

تتكون استبانة الدراسة من قسمين رئيسيين، هما:

القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الشخصية عن المستجيب (سنة التخرج ، عدد سنوات الخبرة المهنية في مجال المحاسبة وتدقيق الحسابات ، مشاركة المستجيب في حل أي منازعات تجارية).

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة، ويتكون من 30 فقرة ، موزعة على 5 مجالات :

المجال الأول: أهمية الآليات في حل المنازعات التجارية، ويتكون من (5) فقرات.

المجال الثاني: أسباب المنازعات التجارية، ويتكون من (9) فقرات.

المجال الثالث : طرق الإثبات في حسم المنازعات التجارية ، ويتكون من (6) فقرات.

المجال الرابع: مشاكل التحكيم المالي ، ويتكون من (5) فقرات.

المجال الخامس: مزايا التحكيم المالي ، ويتكون من (5) فقرات.

ملاحظة: تم حذف الفقرتين التاليتين حسب نتيجة العينة الاستطلاعية، وهما:

1- الفقرة " الآليات الإدارية " من مجال " أهمية الآليات في حل المنازعات التجارية" حيث كان

معامل سبيرمان للارتباط بين هذه الفقرة والمجال يساوي 0.206 و القيمة الاحتمالية (Sig.)

يساوي 0.107 وهي تعتبر غير دالة إحصائياً.

أ.د. سالم حلس

2- الفقرة " التحكيم (اللجوء إلى محكم مالي). " من مجال " أهمية الآليات في حل المنازعات التجارية" حيث كان معامل سبيرمان للارتباط بين هذه الفقرة والمجال يساوي 0.129 و القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.224 وهي تعتبر غير دالة إحصائياً.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت لقياس استجابات المبحوثين ل فقرات الاستبيان حسب جدول (1):

جدول (1):

درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	مهم جدا	مهم	متوسط الأهمية	غير مهم	غير مهم إطلاقاً
الدرجة	5	4	3	2	1

اختار الباحث الدرجة (1) للاستجابة " غير مهم إطلاقاً " وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو 20% وهو يتناسب مع هذه الاستجابة.

صدق الاستبانة :

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1-صدق المحكمين :

تم عرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (6) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية متخصصين في المحاسبة والإحصاء، ويوضح الملحق رقم (1) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة، وقد طلب الباحث من المحكمين إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه. ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية، هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يروونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة. وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية - انظر الملحق رقم (2).

دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة

2- صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

ويوضح جدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "أهمية الآليات في حل المنازعات التجارية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة داله عند مستوي معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (2)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " أهمية الآليات في حل المنازعات التجارية " والدرجة

الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	التقاضي (اللجوء إلى المحاكم).	.314	*.022
2.	اللجوء إلى لجان إصلاح.	.710	*.000
3.	اللجوء إلى الجمعيات المهنية.	.492	*.000
4.	اللجوء إلى رجال الإصلاح	.765	*.000
5.	اللجوء إلى مكاتب المحاماة.	.506	*.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

يوضح جدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " أسباب المنازعات التجارية" والدرجة الكلية للمجال ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة داله عند مستوي معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (3)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " أسباب المنازعات التجارية " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	طمع الشركاء أو أحدهم.	.512	*.000
2.	عدم مسك دفاتر محاسبية منتظمة.	.379	*.007
3.	نجاح المشروع.	.508	*.000
4.	فشل المشروع.	.488	*.000
5.	عدم تعيين محاسب.	.516	*.000
6.	تكليف شخص غير مؤهل بمسك حسابات المشروع.	.537	*.000
7.	طبيعة نشاط المشروع.	.481	*.001
8.	عدم وجود عقد تأسيس للشركة يحدد حقوق وواجبات الشركاء.	.631	*.000
9.	عقد التأسيس لم ينص على كيفية حل المنازعات التجارية حال وقوعها.	.433	*.002

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

يوضح جدول (4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " طرق الإثبات في حسم المنازعات التجارية" والدرجة الكلية للمجال ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة

جدول (4)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "طرق الإثبات في حسم المنازعات التجارية " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	الأدلة الكتابية.	.317	*.021
2.	الشهادة.	.777	*.000
3.	القرائن.	.785	*.000
4.	الإقرار.	.503	*.000
5.	اليمين.	.765	*.000
6.	المعاينة والخبرة.	.591	*.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

يوضح جدول (5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مشاكل التحكيم المالي " والدرجة الكلية للمجال ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (5)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " مشاكل التحكيم المالي " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	ضعف الجانب القانوني لدى المحكم المالي.	.503	*.000
2.	عدم توافر الاستقلالية والحياد لدى المحكم المالي.	.835	*.000
3.	افتقار البيانات المالية للمصادقية.	.695	*.000
4.	عدم إعطاء مهنة المحاسبة الأهمية التي تستحقها.	.626	*.000
5.	إسناد أعمال المحاسبة لأشخاص غير محاسبين.	.758	*.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

أ.د. سالم حلس

يوضح جدول (6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مزايا التحكيم المالي" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (6)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مزايا التحكيم المالي" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	السرعة في حل المنازعات التجارية .	.828	*.000
2.	الاحتفاظ بالخصوصية والسرية.	.870	*.000
3.	سهولة الإجراءات .	.816	*.000
4.	يتم التحكيم من خلال خبراء متخصصين ومؤهلين.	.658	*.000
5.	يساهم في تخفيف العبء عن المحاكم.	.731	*.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة. يبين جدول (7) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضع لقياسه.

دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة

جدول (7)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة .

م	المجال	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	أهمية الآليات في حل المنازعات التجارية.	.339	*0.004
2.	أسباب المنازعات التجارية.	.577	*0.000
3.	طرق الإثبات في حسم المنازعات التجارية.	.521	*0.000
4.	مشاكل التحكيم المالي.	.529	*0.000
5.	مزايا التحكيم المالي.	.609	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient :

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (8).

جدول (8)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي*
1.	أهمية الآليات في حل المنازعات التجارية.	5	.598	0.773
2.	أسباب المنازعات التجارية.	9	.688	0.829
3.	طرق الإثبات في حسم المنازعات التجارية.	6	.708	0.841
4.	مشاكل التحكيم المالي.	5	.737	0.858
5.	مزايا التحكيم المالي.	5	.828	0.910
	المجالات السابقة معا	31	.756	0.870

*الصدق = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

واضح من النتائج الموضحة في جدول (8) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (.598، .828). لكل مجال من مجالات الاستبانة . كذلك كانت قيمته لجميع فقرات الاستبانة (.756). وكذلك قيمة الصدق الذاتي كانت مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.773، 0.910) لكل مجال من مجالات الاستبانة. كذلك كانت قيمته لجميع فقرات الاستبانة (0.870) وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (2) قابلة للتوزيع. ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة

الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

- قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) ، وسوف يتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، وذلك يرجع إلى أن مقياس ليكرت هو مقياس ترتيبي، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:
- 1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير (ما) ويفيد الباحث في وصف عينة الدراسة.
 - 2- إختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات الاستبانة .
 - 3- معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط. يستخدم هذا الاختبار لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي .
 - 4- اختبار الإشارة (Sign Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الحياد وهي 3 أم لا.

تحليل البيانات والإجابة عن أسئلة الدراسة:

تم تحليل البيانات والإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على متغيرات الدراسة التي اشتملت على (سنة التخرج ، عدد سنوات الخبرة المهنية في مجال المحاسبة وتدقيق الحسابات ، إمكانية مشاركة المستجيب في حل أي منازعات تجارية)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الجزء من البحث.

أ.د. سالم حلس

الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق البيانات الشخصية:
وفيما يلي عرض لمجتمع الدراسة وفق البيانات الشخصية
- توزيع مجتمع الدراسة حسب سنة التخرج:

جدول (9):

سنة التخرج

سنة التخرج	العدد	النسبة المئوية %
1994 فأقل	13	32.5
1995 - 2000	13	32.5
2001 فأكثر	14	35.0
المجموع	40	100.0

يتضح من جدول (9) أن ما نسبته 32.5% من مجتمع الدراسة تخرجوا من سنة 1994 فأقل و من 1995 - 2000 ، بينما 35.0% من مجتمع الدراسة تخرجوا من سنة 2001 فأكثر .
- توزيع مجتمع الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة المهنية في مجال المحاسبة وتدقيق الحسابات

جدول (10):

عدد سنوات الخبرة المهنية في مجال المحاسبة وتدقيق الحسابات

عدد سنوات الخبرة المهنية في مجال المحاسبة وتدقيق الحسابات	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	8	21.6
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	12	32.4
أكثر من 10 سنوات	17	45.9
المجموع	37	100.0

يتضح من جدول (10) أن ما نسبته 21.6% من مجتمع الدراسة سنوات الخبرة المهنية لديهم في مجال المحاسبة وتدقيق الحسابات أقل من 5 سنوات ، 32.4% تتراوح من 5 إلى أقل من 10

دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة

سنوات ، بينما 45.9% أكثر من 10 سنوات وهذا يعمل على تعزيز الثقة في البيانات المجمعة بواسطة الاستبانة ..

- توزيع مجتمع الدراسة حسب إمكانية مشاركة المستجيب في حل المنازعات التجارية:

جدول (11):

المشاركة في حل المنازعات التجارية

المشاركة في حل المنازعات التجارية	العدد	النسبة المئوية %
نعم	22	57.9
لا	16	42.1
المجموع	38	100.0

ينضح من جدول (11) أن ما نسبته 57.9% من مجتمع الدراسة شاركوا في حل المنازعات التجارية، بينما 42.1% لم يشاركوا في حل المنازعات التجارية وهذه النتيجة ستعمل على إضفاء المزيد من الدقة على نتائج الدراسة.

اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام اختبار الإشارة وهو اختبار غير معلمي ويعتبر مناسباً في حالة البيانات الترتيبية.

اختبار الفرضيات حول متوسط (وسيط) درجة الإجابة يساوي درجة متوسط الأهمية

الفرضية الصفرية: إختبار أن متوسط درجة الإجابة يساوي 3 وهي تقابل (متوسط الأهمية) حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي 3 .

إذا كانت $Sig > 0.05$ (Sig أكبر من 0.05) (حسب نتائج برنامج SPSS) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن متوسط الأهمية وهي 3 ، أما إذا كانت $Sig < 0.05$ (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة متوسط الأهمية ، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص

أ.د. سالم حلس

بصورة جوهرية عن درجة متوسط الأهمية. وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن متوسط الأهمية والعكس صحيح.

تحليل فقرات الاستبانة:

تحليل فقرات مجال " أهمية الآليات في حل المنازعات التجارية":

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة متوسط الأهمية وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (12).

جدول (12)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " أهمية الآليات في حل المنازعات التجارية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتبة
1.	التقاضي (اللجوء إلى المحاكم).	3.88	77.62	0.89	4.39	*0.000	1
2.	اللجوء إلى لجان إصلاح.	3.26	65.24	1.08	1.56	0.154	3
3.	اللجوء إلى الجمعيات المهنية.	3.71	74.29	1.04	3.47	*0.001	2
4.	اللجوء إلى رجال الإصلاح.	3.05	60.95	1.01	0.00	0.500	5
5.	اللجوء إلى مكاتب المحاماة.	3.24	64.88	0.86	1.76	*0.039	4
	جميع فقرات المجال معاً	3.43	68.60	0.57	5.29	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (12) يمكن استخلاص ما يلي:

دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "التقاضي (اللجوء إلى المحاكم)" يساوي 3.88 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.62%، قيمة الاختبار 4.39 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة (متوسط الأهمية) وهي 3 وهذا يعني أنها مهمة جداً من قبل أفراد مجتمع الدراسة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " اللجوء إلى رجال الإصلاح " يساوي 3.05 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 60.95%، قيمة الاختبار 0.00، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.500 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة (متوسط الأهمية) وهي 3 وهذا يعني أنها متوسطة الأهمية من قبل أفراد المجتمع.

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.43، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 60.68%، قيمة الاختبار 5.29، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " أهمية الآليات في حل المنازعات التجارية " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة (متوسط الأهمية) وهي 3 وهذا يعني أن الآليات المذكورة "مهمة" من قبل أفراد المجتمع.

تحليل فقرات مجال " أسباب المنازعات التجارية "

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة متوسط الأهمية وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (13).

جدول (13)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " أسباب المنازعات التجارية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
1	طمع الشركاء أو حدهم.	4.20	83.90	0.87	5.07	*0.000	5
2	عدم مسك دفاتر محاسبية منتظمة.	4.74	94.76	0.54	6.17	*0.000	1

أ.د. سالم حلس

8	0.391	0.86	1.15	64.65	3.23	3. نجاح المشروع.
6	*0.000	4.93	0.91	82.33	4.12	4. فشل المشروع.
2	*0.000	6.25	0.58	92.09	4.60	5. عدم تعيين محاسب.
3	*0.000	5.76	0.85	87.91	4.40	6. تكليف شخص غير مؤهل بمسك حسابات المشروع.
9	0.500	0.00	0.73	60.00	3.00	7. طبيعة نشاط المشروع.
4	*0.000	5.44	0.80	84.19	4.21	8. عدم وجود عقد تأسيس للشركة يحدد حقوق وواجبات الشركاء.
7	*0.000	4.70	0.89	79.53	3.98	9. عقد التأسيس لم ينص على كيفية حل المنازعات التجارية حال وقوعها.
	*0.000	6.10	0.43	81.07	4.05	جميع فقرات المجال معاً

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (13) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية "عدم مسك دفاتر محاسبية منتظمة" يساوي 4.74 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 94.76%، قيمة الاختبار 6.17، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة (متوسط الأهمية) وهي 3 وهذا يعني أنها مهمة جداً من قبل أفراد مجتمع الدراسة.
- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة "طبيعة نشاط المشروع" يساوي 3.00 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 60.00%، قيمة الاختبار 0.00، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.500 لذلك تعتبر هذه الفقرة غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة (متوسط الأهمية) وهي 3 وهذا يعني أنها متوسطة الأهمية من قبل أفراد المجتمع.
- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.05، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 81.07%، قيمة الاختبار 6.10، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر

دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة

مجال " أسباب المنازعات التجارية " دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة (متوسط الأهمية) وهي 3 وهذا يعني أن أسباب النزاعات مهمة من قبل أفراد المجتمع.

تحليل فقرات مجال " طرق الإثبات في حسم المنازعات التجارية "

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة متوسط الأهمية وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (14).

جدول (14)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " طرق الإثبات في حسم المنازعات التجارية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
1.	الأدلة الكتابية.	4.71	94.29	0.55	6.17	*0.000	1
2.	الشهادة.	4.14	82.86	0.72	5.59	*0.000	3
3.	القرائن.	4.00	80.00	0.72	5.41	*0.000	5
4.	الإقرار.	4.42	88.37	0.76	5.76	*0.000	2
5.	اليمين.	4.12	82.33	0.98	4.63	*0.000	4
6.	المعاينة والخبرة.	3.98	79.51	0.91	4.53	*0.000	6
	جميع فقرات المجال معاً	4.23	84.62	0.50	6.33	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (14) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " الأدلة الكتابية " يساوي 4.71 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 94.29%، قيمة الاختبار 6.17 ، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن

متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة (متوسط الأهمية) وهي 3 وهذا يعني أنها مهمة جدا من قبل أفراد المجتمع .

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " المعاينة والخبرة " يساوي 3.98 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 79.51%، قيمة الاختبار 4.53، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة يختلف جوهرياً درجة (متوسط الأهمية) وهي 3 وهذا يعني أنها مهمة من قبل أفراد المجتمع.

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.23، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 84.62%، قيمة الاختبار 6.33، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " طرق الإثبات في حسم المنازعات التجارية " دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة (متوسط الأهمية) وهي 3 وهذا يعني أن طرق الإثبات المذكورة مهمة جدا من قبل أفراد المجتمع.

تحليل فقرات مجال " مشاكل التحكيم المالي ":

تم استخدام إختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة متوسط الأهمية وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (15).

جدول (15)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مشاكل التحكيم المالي "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
1.	ضعف الجانب القانوني لدى المحكم المالي.	4.31	86.19	0.72	5.83	*0.000	3
2.	عدم توافر الاستقلالية والحياد لدى المحكم المالي.	4.16	83.26	0.95	4.83	*0.000	5
3.	افتقار البيانات المالية للمصادقية.	4.21	84.19	0.80	5.50	*0.000	4
4.	عدم إعطاء مهنة المحاسبة الأهمية التي تستحقها.	4.38	87.62	0.66	6.00	*0.000	2

دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة

1	*0.000	5.76	0.77	88.84	4.44	إسناد أعمال المحاسبة لأشخاص غير محاسبين.	5.
	*0.000	6.33	0.54	86.02	4.30	جميع فقرات المجال معاً	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (15) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " إسناد أعمال المحاسبة لأشخاص غير محاسبين " يساوي 4.44 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 88.84%، قيمة الاختبار 5.76 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة (متوسط الأهمية) وهي 3 وهذا يعني أنها مهمة جداً من قبل أفراد المجتمع.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " عدم توافر الاستقلالية والحياد لدى المحكم المالي " يساوي 4.16 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 83.26%، قيمة الاختبار 4.83 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة (متوسط الأهمية) وهي 3 وهذا يعني أنها مهمة من قبل أفراد المجتمع.

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.30، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع الفقرات يساوي 86.02%، قيمة الاختبار 6.33 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " مشاكل التحكيم المالي " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة (متوسط الأهمية) وهي 3 وهذا يعني أن المشاكل المذكورة مهمة جداً من قبل أفراد المجتمع.

تحليل فقرات مجال " مزايا التحكيم المالي ":

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة متوسط الأهمية وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (16).

جدول (16)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " مزايا التحكيم المالي "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
1.	السرعة في حل المنازعات التجارية .	4.38	87.62	0.76	5.75	*0.000	3
2.	الاحتفاظ بالخصوصية والسرية.	4.19	83.81	0.80	5.48	*0.000	5
3.	سهولة الإجراءات .	4.21	84.19	0.80	5.57	*0.000	4
4.	يتم التحكيم من خلال خبراء متخصصين ومؤهلين.	4.63	92.56	0.54	6.33	*0.000	1
5.	يساهم في تخفيف العبء عن المحاكم.	4.47	89.30	0.83	5.59	*0.000	2
	جميع فقرات المجال معاً	4.38	87.58	0.58	6.33	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (16) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " يتم التحكيم من خلال خبراء متخصصين ومؤهلين " يساوي 4.63 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 92.56%، قيمة الاختبار 6.33 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة (متوسط الأهمية) وهي 3 وهذا يعني أنها مهمة جداً من قبل أفراد المجتمع.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " الاحتفاظ بالخصوصية والسرية " يساوي 4.19 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 83.81 %، قيمة الاختبار 5.48 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000

دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة

لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة (متوسط الأهمية) وهي 3 وهذا يعني أنها مهمة من قبل أفراد المجتمع.

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.38، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 87.58%، قيمة الاختبار 6.33 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال " مزايا التحكيم المالي " دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة (متوسط الأهمية) وهي 3 وهذا يعني أن المزايا المذكورة مهمة جداً من قبل أفراد المجتمع.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- 1- رغم أهمية التحكيم في قضية المنازعات التجارية في كثير من دول العالم فلا زال التقاضي واللجوء إلى المحاكم أهم آلية متاحة وفعالة أمام التجار في قطاع غزة لحل خلافاتهم.
- 2- بخصوص التحكيم والجهة التي سيلجأ إليها المتخاصمين فقد حصلت الجمعيات المهنية على أعلى نسبة حيث جاءت في المرتبة الثانية مباشرة بعد اللجوء إلى المحاكم.
- 3- أما بخصوص أسباب نشوء المنازعات التجارية فيمكن تحديد ثلاثة أسباب رئيسية نذكرها حسب أهميتها:

- عدم مسك دفاتر محاسبية منتظمة.
- عدم تعيين محاسب.
- تكليف شخص غير مؤهل بمسك حسابات المشروع.
- 4- بالنسبة لطرق الإثبات واستخدامها في حسم المنازعات التجارية فقد حصلت الأدلة الكتابية على المرتبة الأولى يليها الإقرار والاعتراف من قبل أحد المتخاصمين.
- 5- من أهم مشاكل التحكيم المالي:
 - إسناد أعمال المحاسبة لأشخاص غير محاسبين.
 - عدم إعطاء مهنة المحاسبة الأهمية التي تستحقها.

أ.د. سالم حلس

- ضعف الجانب القانوني لدى المحكم المالي.
- 6- من أهم مزايا التحكيم المالي:
- يتم من خلال خبراء متخصصين ومؤهلين.
- يساهم في تخفيف العبء عن المحاكم.
- السرعة في حل المنازعات.

ثانياً: التوصيات :

في ضوء نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي :

- نوصي الشركات والشركاء بتعيين محاسبين مؤهلين ومسك دفاتر محاسبية منتظمة من أول يوم عمل في الشركة.
- نوصي الجمعيات المهنية وعلى رأسها جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية بتأهيل عدد مناسب من أعضائها للقيام بمهمة التحكيم المالي بين الشركات ودعم الجانب الفني والقانوني لديهم ولقد عقدت الجمعية اتفاق تعاون وشراكة مع وزارة العدل الفلسطينية العام الماضي (2011) لمنح رخصة محكم مالي بموجبها تم تنظيم دورة تدريبية متخصصة في التحكيم المالي شملت الجوانب المالية والقانونية وقد شارك عدد كبير من المحاسبين في هذه الدورة.
- نوصي الحكومة بضرورة الاهتمام بتيسير إجراءات المحاكم من خلال إعطاء المنازعات التجارية والمالية الأولوية أو إنشاء محاكم خاصة بالقضايا التجارية ، كما نوصي الحكومة بتأهيل عدد كافي من القضاة من الناحية المالية للبت في المنازعات التجارية .

المراجع :

- أبو عمار، محمد (2002)، إطلالة على التحكيم في منازعات العقود الإدارية في فلسطين، مجلة أفاق قانونية الصادرة عن الجمعية الفلسطينية للعلوم القانونية، العدد السابع.
- حداد، حمزة احمد (2003) كتابة اتفاق التحكيم وتفسيره في القوانين العربية ،ورقة عمل مقدمة لمركز دبي للتحكيم التجاري الأردن.
- سلطان، أنور (2005) قواعد الإثبات في المواد المدنية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- شفيق، محسن (1996)، التحكيم التجاري الدولي، دار النهضة العربية ، القاهرة.

دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة

- العمري ، رمضان (2012)، التحكيم التجاري ، ورقة عمل مقدمة إلى اليوم الدراسي الذي عقده قسم المحاسبة بالجامعة الإسلامية، مارس.
- الفقى، عاطف محمد (1997)، التحكيم في المنازعات البحرية، دار النهضة العربية ، القاهرة،.
- فودة عبد الحليم (2006) الأحكام العامة في الإثبات في المواد المدنية والتجارية والشرعية، دار الفكر والقانون، المنصورة، جمهورية مصر العربية.
- قانون التحكيم الفلسطيني رقم (3) لسنة 2000م.
- المدهون، نافذ (2012)، اتفاق التحكيم التجاري: شروطه وآثاره، ورقة عمل مقدمة إلى اليوم الدراسي الذي عقده قسم المحاسبة بالجامعة الإسلامية، مارس.

دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة

أ. د . سالم عبدالله حلس¹

كلية التجارة - قسم المحاسبة

الجامعة الإسلامية - غزة - فلسطين

ملخص: هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور وأهمية التحكيم المالي في حل المنازعات التجارية في قطاع غزة. وبناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها: - لا زال التقاضي واللجوء إلى المحاكم لحل المنازعات التجارية الآلية المفضلة المتاحة أمام تجار قطاع غزة.

- عدم مسك دفاتر محاسبية منتظمة من أهم أسباب نشوء المنازعات التجارية.
- إسناد أعمال المحاسبة إلى أشخاص غير محاسبين من أهم مشاكل التحكيم المالي.
في ضوء النتائج فقد أوصت الدراسة بضرورة تعيين محاسبين مؤهلين ومسك دفاتر محاسبية منتظمة مع بداية أي مشروع تجاري.

The Role and Importance of Financial Arbitration in Solving Commercial Disputes in Gaza Strip

Abstract: This paper aimed at shedding some light on the role and importance of financial arbitration in solving commercial disputes in Gaza Strip.

In line with its nature and aims, the study used the analytical descriptive approach. The study arrived at the following conclusions:

- Arbitration and litigation continue to be the preferred mechanism available to the businesses in Gaza Strip for resolving commercial disputes.
- The failure of businesses in Gaza strip to keep proper books of accounts constitutes a core reason for having commercial disputes.
- The performance of the accounting function by unqualified accountants continued to be an important reason for financial disputes in Gaza Strip.

In the light of the above conclusions, the paper recommended recruiting qualified accountants and maintaining proper books of accounts for all businesses immediately upon their establishment.

مقدمة

من أهم المسائل التي تثار في ذهن كل من يسعى لمباشرة نشاط معين التساؤل عن كيفية الفصل في المنازعات التي تثار بينه وبين الأطراف الأخرى، وما إذا كانت هذه الآليات تحقق له الإنتصاف

¹ نشر هذا البحث بدعم كامل من شؤون البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - غزة